

المقدمة:

يعبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته، أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وقد أثبت التجارب العلمية والعملية أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية وقدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للصدمات والأزمات غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح النظام البنكي نظرا لمساهمته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الذي يأتي في قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية في جميع الدول.

والجزائر باعتبارها واحدة من هذا العالم، فإنها معنية بمسألة الاستقرار والتنمية الاقتصاديين وهي مدعوة لأن تجند كافة الوسائل المتاحة القانونية منها والمادية وكذا التنظيمية، بحيث يكون هذا التجنيد في سياق خطة تنموية مرسومة ومحددة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والتي تستوجب تفعيل الجهاز المصرفي وإخضاع العمليات المصرفية إلى قواعد صارمة، وذلك بإحكام الرقابة على الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، خاصة وأن البنوك التجارية في الوقت الحاضر تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها مما يؤدي إلى زيادة كمية النفوذ في حدود متزايدة قد تؤثر سلبا على مستويات الأسعار داخل اقتصاد الدولة.

ومن أجل التحكم في مدى تأثير ذلك على الاقتصاد القومي يجب على الدولة أن تتدخل عن طريق البنك المركزي الذي تخول له صلاحية الرقابة على الائتمان، فيقف على استعداد دائم للتدخل في الوقت المناسب بوسائل متعددة لمراقبة كمية النقود المتداولة داخل اقتصاد البلد، هذا من جهة ومن جهة أخرى حماية النظام المصرفي عن طريق حماية حقوق المودعين إذ أنه إذا تعرضت حقوقهم إلى الضياع والتبذير فسوف يترتب عن ذلك انهيار الثقة في النشاط المصرفي ككل ومن تم إهدار الوظيفة الهامة لهذا القطاع الحساس داخل جسد الاقتصاد القومي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحافظة على حقوق المودعين ليست من اهتمامات البنك المركزي فقط بل أن البنك التجاري في حد ذاته يسهر على كسب ثقة عملائه وإعطاء صورة حسنة للبنك تمكنه من مواجهة متطلبات المنافسة لذلك يجب على إدارة البنك أن تقوم بوظيفتها على شكل جيد خاصة فيما يتعلق بدراسة ملفات القرض لتجنب مخاطر عدم التسديد باعتباره عنصرا ملازما للقرض لا يمكن إلغاؤه بصفة نهائية مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده.

فالبنيك بمراعاته لأهدافه الخاصة وأهداف البنك المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية يجد نفسه أمام ضوابط تحد من قدرته على التوسع في منح الائتمان وعلى ضوء هذا تبرز لنا أهمية طرح الإشكالية التالية:

ماهي الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنك التجاري؟ وما مدى تأثيرها على القدرة الاقراضية له؟

ويقودنا هذا إلى تساؤلات أخرى تتمحور حول الوسائل والآليات التي يتبعها أو يستخدمها البنك المركزي لمراقبة الائتمان المصرفي و الأسس والمعايير التي يتبعها البنك التجاري في منح الائتمان وما مدى تأثير ذلك على قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال بحثنا هذا.

فرضيات البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية:

- يقوم البنك المركزي بمهمة مراقبة الائتمان عن طريق ما يسمى السياسة النقدية والتي تتضمن على وسائل رقابة مباشرة وغير مباشرة.
- تمر عملية دراسة طلب القرض بعدة مراحل.
- لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض وعادة ما تكون هذه السياسة مكتوبة من أجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالاقتراض.
- هناك قواعد عامة يجب على البنك التجاري دراستها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها.

مبررات اختيار الموضوع:

- الحالة التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري وهي من أهم المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع .
- أهمية القروض المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الرغبة الشخصية في التعرف على كيفية إتمام بعض الأعمال المصرفية على أرض الواقع وذلك من خلال الدراسة الميدانية.
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالأعمال المصرفية وهو مبرر ذاتي.

الهدف من الدراسة:

- معرفة مدى حرية البنك التجاري في التوسع في منح الائتمان.
- فهم الكيفية التي يستطيع بواسطتها البنك المركزي التحكم في كمية الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية منحه.
- دراسة المعايير والقواعد التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الإقراض.
- معرفة ما مدى تأثير السياسة الائتمانية على حجم الائتمان الذي يمنحه البنك التجاري.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على محددات عرض الائتمان في البنوك التجارية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة قالمة بصفة خاصة، وذلك عن طريق التطرق إلى آليات الرقابة على الائتمان المستخدمة من طرف بنك الجزائر، وكذا التطرق إلى السياسة الائتمانية للبنك المدروس ومحاولة إيجاد سياسة ائتمانية مثلى للوكالة محل الدراسة يراعى فيها مختلف الضوابط و تتماشى مع اهداف السياسة النقدية و الأهداف العامة للبنك.

منهج الدراسة:

باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من تحقيق الهدف من الدراسة، استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال إستعراض كل من الضوابط التي يضعها البنك المركزي لمراقبة الائتمان المصرفي والضوابط التي يضعها البنك التجاري

عند قيامه بوظيفة الإقراض ومحاولة معرفة الأثر الحقيقي لهذه الضوابط على حرية البنك في منح الائتمان، كما إستعنا بمنهج دراسة الحالة قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة .

رغم قناعتنا من تعدد الخطط البديلة لدراسة أي موضوع إلا أننا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، يمكن تبيان مضمونهما كما يلي :

- الفصل الأول: ويعتبر فصلا تمهيديا يتضمن محتواه مفاهيم شاملة عن البنوك التجارية وعن الائتمان المصرفي.

- الفصل الثاني: ويتضمن دراسة مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية من خلال الآليات التي يضعها البنك المركزي للتحكم في هذه العملية ومن ثم التحكم في حجم الائتمان المصرفي. ثم دراسة الضوابط الداخلية الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية من خلال دراسة المراحل التي تمر عليها هذه العملية ثم التطرق إلى إدارة هذه الضوابط من طرف البنوك التجارية.

- الفصل الثالث : ويمثل دراسة حالة نحاول من خلالها إسقاط الجزء النظري على التطبيقي حيث سنتطرق فيه إلى النظام المصرفي الجزائري ثم التطرق إلى ضوابط منح الائتمان على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، و تطور القروض بها ومعرفة أثر هذه الضوابط على القدرة الاقراضية لها و في الأخير نحاول اعطاء بعض الإقتراحات التي نرى انها يمكن ان تساعد على تفعيل هذه الضوابط.